الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

ملاحظات حول بعض القضايا المتعلقة بدفع عجلة التنمية فى المرحلة القادمة

ورقه مقدمة من
أ.د / سمير صادق

ملاحظات حول بعض القضايا المتعلقة بدفع عجلة التنمية فى المرحة القادمة

مقدمة :

حتى يمكن تحقيق معدلات مقبولة من التنمية الاقتصادية فى الفترة القادمة فأنه يلزم التحرك بسرعة نحو تطوير وتطبيق نهج تنموى يأخذ فى الاعتبار نتائج مباحثات السلام الجارية والأوضاع العالمية الاقتصادية الجديدة ، ورغبة المجتمع الدولى فى دعم استقرار المنطقة عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة . وقد قامت عدة مؤسسات دولية بدراسات ناقشت فيها أوضاع المنطقة والقضايا الأمنائية الهامة التى تواجهها مختلف برامج التنمية بها . وفيما يلى بعض الملاحظات حول عدد من القضايا الرئيسية والتى تشمل بشكل أساسى الاصلاح الاقتصادى والتعاون الاقليمى والنمو السكانى والتدهور البيئى .

الوضع الاقليمى :

- برغم أن منطقة الشرق الأوسط متجانسة عموماً من جهة الدين والثقافة واللغة ، فهى تتصف بتنوع اقتصادى كبير ، وتفاوت فى توزيع مقومات الإنتاج والدخل وأسلوب الإدارة الاقتصادية .

- شهدت دول المنطقة نمواً اقتصادياً كبيراً خلال السبعينات وأوائل الثمانينات إلا أنه لم يحقق الطموحات الاقتصادية والسياسية المأمولة ، ولم يؤد إلى وضع أساس قوى للتنمية المستمرة التى تضمن تحسين مستويات المعيشة لغالبية سكان المنطقة .

- توقعات السلام فى المنطقة كشفت الاهتمام بحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم ، كما أن النظام الاقتصادى العالمى والتكتلات الاقليمية تفرض واقعاً يستلزم الوعى الكامل بانعكاساته والعمل بسرعة على التعامل معه .

المشكلات الأساسية :

- الركود الاقتصادى .. هبط النمو الاقتصادى بمنطقة الشرق الأوسط هبوطاً شديداً خلال الثمانينات بلغ فى المتوسط أقل من واحد فى المائه سنوياً ، بينما بلغ معدل الزيادة السكانية أكثر من ثلاثة فى المائة ، ويتصف الركود الاقتصادى بشكل عام بهبوط شديد فى فاعلية استخدام الموارد ، خاصة فى البلدان التى يسيطر فيها القطاع العام على النشاط الاقتصادى (وهى أساساً الجزائر وسوريا ومصر) .

- الزيادة السكانية .. معدلات الزيادة السكانية بالمنطقة من أعلى المعدلات بالعالم وتزيد فى المتوسط عن ٣٪ وقد استطاعت مصر وتونس بشكل خاص تخفيض معدلات الزيادة لتصبح حوالى ٢٪ إضافة إلى ذلك فإن التركيب السكانى يشير تحديات غير طبيعية بالنسبة لاحتياجات التعليم والصحة وتوفير فرص العمل حيث أن ٤٤٪ من السكان تحت سن الرابعة عشرة فى مقابل حوالى ٢٦٪ فى البلدان الآخرى المماثلة .

- مشكلة البطالة .. تعتبر نتيجة مباشرة لعدم كفاية النمو الاقتصادى بالنسبة لعدد السكان ، وقد تجاوزت معدلات البطالة فى معظم دول المنطقة ١٥٪ من مجموع القوى العاملة .

- المشكلات البيئية .. خاصة مشكلة المياه ، وباستثناءات قليلة فإن المنطقة تتجه بسرعة إلى أزمة مياه . كذلك هجرة السكان من الريف إلى الحضر واحتشاد السكان فى المدن مع تركيز الأنشطة الصناعية والإنتاجية بها وما يؤدى إليه التوسع العمرانى من خسارة الأراضى الزراعية ، وتدهور حالة التربة والموارد الطبيعية والتلوث .

- مشكلات الإدارة .. وهى مشكلات عامة نتجت عن سيطرة البيروقراطية الحكومية والقطاع العام والقيود والاجراءات التى تؤدى إلى خنق المبادرة الفردية وتقليص دور القطاع الخاص والافتقار إلى وضوح وشفافية الضوابط والاجراءات ، إضافة إلى ضعف أو غياب المساءلة أو المحاسبة الجادة للمسئولين .

متطلبات التنمية فى المرحلة القادمة :

برغم المشكلات والمعوقات السابق ذكرها فإن المنطقة تتمتع بعدد من المقومات الهامة مثل الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجى الهام والقوة العاملة الكبيرة المدربة ، وأنه يمكن باتباع استراتيجيات نشطة تحقق نجاحات اقتصادية وتنموية كبيرة ، وسيعتمد ذلك على ما يلى :-

أولاً : الإصلاح الاقتصادى ..

١ - زيادة الإنتاج :

سعت الدول النامية التى نجحت فى تحقيق تقدم ملموس فى مستويات المعيشة الى زيادة معدلات الإنتاج بحيث تفوق معدلات الزيادة السكانية بنسبة ٢٪ على الأقل ، مع تشجيع الاستخدام الكثيف لليد العاملة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - تحسين فاعلية الاستثمار ..

ويعتمد ذلك بشكل أساسى على :

أ - تحقيق الاستقرار الاقتصادى خاصة فى ميزان المدفوعات .

ب - تحرير أسعار الصرف ومعدلات الفائدة والأسعار لتتمشى مع الأسعار العالمية وإصلاح النظم الضريبية وتحرير التجارة .

ج - تحسين إدارة القطاع العام وإعادة تحديد دور الدولة بالشكل الذى يؤدى إلى دعم دور القطاع الخاص (بما فى ذلك النظم والاجراءات ، وتوفير البنية الأساسية) .

د - تنمية الموارد البشرية لاسيما عن طريق خدمات التعليم والصحة والتدريب ، وتعزيز دور المرأة والخدمات الاجتماعية .

هـ - تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتجنب التدهور البيئى .

ثانيا : التعاون الاقليمى :

يشكل تعزيز التعاون الاقليمى عنصرا مكملا للاصلاح الاقتصادى الداخلى خاصة بالنسبة لما يلى :

١- التبادل التجارى : لايتجاوز التبادل التجارى بين بلدان الشرق الأوسط حاليا ستة فى المائة من مجموع صادرات المنطقة . واذا قورن هذا بالتبادل التجارى بين بلدان المجموعة الأوربية والذى يبلغ عشرة أضعاف ذلك (حوالى ٦٠٪) لظهرت الفجوة الكبيرة التى يمكن تقليصها بتشجيع التعاون والتنسيق وتوفير الحوافز الملائمة للقطاع الخاص للتبادل التجارى .

٢- تنقل الأيدى العاملة : من الضرورى الوصول الى صيغة ملائمة بين دول المنطقة لتحقيق تنقل العمالة بحرية وكفاءة وضمان حقوقها ، وتوفير البرامج الأساسية للتدريب وتبادل المعلومات والخبرات ، والتأمين الاجتماعى والمهنى وغير ذلك مما يمكن أن يلعب دوراً حيويا فى استقرار المنطقة ، والاسهام في تعظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣- تدفق رؤوس الأموال : من المأمول أن تؤدى مباحثات السلام الى تحقيق الاستقرار اللازم لجذب رؤوس الأموال بشكل يتناسب مع احتياجات المنطقة . ويستلزم ذلك أيضا الوصول بالاصلاح الاقتصادى الى التحسينات الضرورية لتشجيع الاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الخاصة .

٤- المشاريع الاقليمية : يمكن أن تساهم المشاريع الاقليمية التى تشترك فيها أكثر من دولة فى تعزيز التعاون والتنسيق بين دول المنطقة ويشمل ذلك شبكات الطرق والبنية الأساسية ، وشبكات المعلومات ، ومراكز التعليم والتدريب ، وبرامج الحفاظ على البيئة وتسهيل التبادل التجارى .

ثالثا : الدعم الدولى :

لاشك أن رفع مستويات الاستثمار ، وتنمية الموارد البشرية ، وتنفيذ المشاريع الاقليمية بين أكثر من دولة سيستلزم العمل على خفض الاستهلاك لتحرير موارد يمكن استخدامها فى تكوين رأس المال ، الى جانب ذلك فان عملية الاصلاح الاقتصادى فى حد ذاتها ستؤدى فى المدى القصير الى تكبد تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة . على أنه باتباع التخطيط الاقتصادى والتنموى السليم فان المنافع التى يمكن تحقيقها على الأمد الطويل ستفوق وبشكل كبير التكاليف المتوقعة فى المدى القصير . ويجب فى هذا الاطار النظر الى المساعدات الدولية على أن هدفها الأساسى هو المعاونة على اجتياز تلك الفترة الحرجة الى أن يمكن تحقيق تنمية حقيقية مستمرة . ولذلك فلابد من وجود رؤية اقتصادية واضحة للمدى البعيد تحدد مرتحل تنفيذ تلك الرؤية وأهداف كل مرحلة ، وتضع فى الحسبان واقعية أن المساعدات الدولية مؤقتة وتتأثر بمتغيرات عديدة منها السياسية والاقتصادية والتوازنات الاقليمية . وبشكل عام ترتكز المساعدات الدولية علي عدة أسس :

- تقاسم الأعباء : حيث أن للمجتمع الدولى مصلحة فى استقرار هذا الجزء من العالم وفى ضمان استمرارية هذا الاستقرار . وتشمل فوائد الدعم الدولى توفير التمويل المباشر على صورة منح وقروض ، وأيضا امكانية خفض النفقات العسكرية طالما تحقق السلام الشامل والاستقرار بالمنطقة .

- تشجيع القطاع الخاص : بمعنى أن تمويل التنمية يجب ألا يعتمد على المساعدات الرسمية فقط ، بل يسعى أيضا الي اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة .

- النجاح فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى ، ووجود برامج للانتقال من مرحلة الاصلاح الي التنمية المستمرة يسهم فى توفير فرص العمل والأنشطة الاقتصادية اللازمة لدعم استقرار المنطقة .

- تحقيق السلام الاقليمى : وتوفر المقومات الأساسية لاستقرار المنطقة وتخفيف التوترات المحلية .

ملاحظات وتوصيات :

هناك بعض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية كما يلى :

١- أنه يلزم احداث تغيير كبير في السياسات الاقتصادية حتى يمكن الخروج من الركود الاقتصادى وتحقيق تقدم حقيقى علي مسار التنمية المستمرة .

٢- أن التقدم الحالى فى عمليات السلام الشامل يوفر مناخا فريدا يستلزم تقييما شاملا لاستيعابه والالمام بابعاده وبالفرص التى يتيحها ، وكذلك يستلزم رؤية ثاقبة وديناميكية فى الفكر والحركة للتعامل معه بالشكل الذى يؤدى الى احداث طفرة تنموية .

٣- أن دور التعاون الاقليمى سيكون بالغ الأهمية خاصة فى المدى البعيد بالنسبة لتحقيق الاستقرار الدائم ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة .

٤- اضافة الى ما ورد أعلاه من توصيات عامة فهناك عدد من القضايا المحددة التى تؤثر على الاداء الحكومى وامكانية تطويره والتى يمكن التعامل معها بشكل شبه فورى والوصول الي نتائج سريعة بالنسبة لرفع الكفاءة والتركيز على الأولويات وتحقيق الانضباط والقضاء علي المسببات الرئيسية للانحراف والفساد .

(أ) العودة بالحكومة الى التركيز على دورها الأساسى والذى يشمل وضع السياسات والضوابط واحكام تطبيقها ، والاهتمام بالدور الرقابى وحماية الصالح العام ، والبعد عن كافة الأنشطة التى تتعارض مع ذلك مثل الأنشطة التجارية والمقاولات والأعمال الأخرى التى يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بشكل أكفأ تحت الرقابة الحكومية اللازمة .

(ب) توقف الحكومة عن الاستمرار فى الأنشطة الطفيفة وغير الاستراتيجية (مثل انشاء القرى السياحية بالساحل الشمالى والتى تسبب تشتيت الجهود فى أعمال ليست ذات أولوية) وذلك ببيعها فى مزادات للقطاع الخاص وانشاء اتحادات ملاك من القطاع الخاص لاداراتها ادارة اقتصادية والتخلص الفورى من الأنشطة الأخرى المماثلة .

(جـ) هناك اتجاه غير طبيعى للمضاربة فى الأراضى خاصة فى المناطق المتميزة ، لذلك يجب قصر تخصيص الأراضى فى المواقع غير العادية على نظام الايجار طويل المدى والتوقف الفورى عن البيع (مثل شواطىء سيناء والبحر الأحمر) وتوفير الأراضى بايجارات رمزية طويلة المدى للمستثمرين الجادين وفقا لمخططات رئيسية معتمدة وضوابط عامة